الناس وعندنا تصح في جميع ما ذكر لحاجة الناس وان كان فيه غرر لان الامر كذلك لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لبعده كالمزارعة تصح اذا كان الزرع بقلا ولا يصح اذا ادرك فان مات احدهما او مضت مدتها والثمر لم يقوم العامل عليه او ورثته استحسانا دفعا للضرر وان كره الدافع هذا على تقدير قيام ورثة العامل عليه او ورثته هذا على تقدير قيام العامل نفسه فعلى الطائر نشر على ترتيب الكف ثم انه مخصوص بصورة الموت لانه يشتهي في صورة انقضاء المدة ولا ينفسخ الا بعذر وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل او سار قريبا من سفينة او نحو عذر ودفع قضاء مدة معلومة على ان يغرس وكون الارض والشجر بينهما لا يصح لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة والثمر والغرس لرب الارض لانه غرس برضاه ورضا صاحب الارض فصار تبعا للارض وللارض قيمة عند سيد واجر عمله لانه في معنى قفيز الطحان لانه استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف وحيلة الجواز ان يبيع نصف الارض بنصف الغراس ويتاجر صاحب الارض العامل ثلث سنين مثلا بشئ قليل يجعل في نصيبه كتاب الذبائح هو جمع ذبيحة وهي اسم ما يذبح كالذبح بالكسر والذبح بالفتح مصدر ذبح اذا قطع الاوداج حرم ذبيحة اي مذبوح ثم تذكر اي لم تذبح ذبحا شرعيا اضطراريا كان او اختياريا فان قلت فلا يتناول الذبيحة المتردية والنطيحة وغيرهما قلت نعم لانا ان حكمها يعلم مما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا حرم ما لم يذكر حال كونه مذبوحا فلان يحرم حال عدم كونه مذبوحا احق وحكمه الى الفهم اسبق وذكاة الضرورة جرح ايما كان من الجسد الراس والاطراف داخلان في الجسد دون البدن ولذلك لم يتناولهما البدن والاختياري ذبح بين الحلق واللبة هي المنحر من الصدر وعرقة الحلقوم والمريء والودجان ان في قصبة الغم قطعا هما الحلق وفيه مجريان الاول موضوع من قدام وهو الحلقوم ويسمى المشرحون قصبة الريه وهو مجرى النفس والثاني موضوع من خلف ناحية القفا على جزء العنق ويسمى المريء وفيه ينفذ الطعام والشراب هذا ما في كتب الطب ويوافقه ما في المغرب والجمهرة وديوان الادب من كتب اللغة

وما في شرح مختصر الكرخي للقدوري وقال صاحب الهداية الحلقوم مجرى الطعام والمريء مجرى النفس ويوافقه ما في مبسوط شيخ الاسلام من ان المريء عرق اجوف هو مجرى النفس وما في تفسير سورة الاحزاب من الكشاف من ان الحلقوم مدخل الطعام والشراب فلم يجز في العتاقة وافق بعضهم بالجواز لقوله عليه السلام الزكاة بين الذبح والنحر ويساعده رواية المبسوط وعبارة الجامع الصغير وهي لا بأس بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله وهل يقطع اي تلك منها اتماما للاكثر مقام الكل وهو بكلما افري الاوداج وانهر الدم ولم يليط هي قشر القصب وما هو جار مجراه كالسكين يذبح بها كذا في المستصفى وبساعده ما في الصحاح الظفر والسن قاتلين اما اذا كانا منزوعين يحل الذبيحة عندنا ويكره الذبح بهما في الحنايع وعند الشافعي الذبيحة ميتة لقوله عليه السلام كلما انهر الدم وافري الاوداج الا السن والظفر وهو مطلق قلنا ذكر في الخبر فانهما مدي الحبشة وهم لا يقلمون الاظفار ويجدون الاسنان ويقاتلون بالحدق والعنق فهي محمولة على غير المنزوع وندب احداد شفرته قبل الاضجاع وكره بعلمه ارفاقا بالمذبوح والجر بالرفع عطف على الضمير في كره يرجلها الى المذبح وذبحها من قفاها على الفتح اي الذبح الشديد حتى يبلغ الخناع وهو بالغار سيء حرام مغز وأسلخ قبل ان تبرد اي تسكن عن الاضطراب وشرط كون الذابح مسلما او كتابيا ذكرا او حربيا قال الله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وذكر لانهم يذكرون اسم الله عليها فحل ذبيحتها ولو مجنونا او امراة او صبيا يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة بها والذبح اي شرائطها من فري الاوداج ويضبط اي يقدر على فري الاوداج ويحسن القيام به كذا في الكافي وعبارة الهداية ظاهرة فيه انما قال هذا لان لو كان لا يعقل او لا يضبط لا يحل ذبيحته او آلتك او اخرس لان ذبيحة وثني ومجوسي ومرتد وتارك التسمية عمدا لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلافا للشافعي رحمه الله قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحي الي محرما الى قوله او فسقا اهل لغير الله به فجعل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)